التكتلات التجارية دراسة جيواقتصادية

د. وفاء كاظم عباس الشمري

جامعه الكوفة- مركز التخطيط الحضري

ملخص البحث

تكمن الاهمية العلمية والعملية للبحث في تحليل وتشخيص ظاهرة الكتلية التجارية كوسيلة لادارة الصراع المستقبلي كما قال زبغينوبريجنسكي في كتابه out of control الذي ترجم الى العربية تحت عنوان (الفوضى) لعام 1993، ان اهم ظاهرة يشهدها القرن الواحد والعشرين ستكون ظاهرة جيوبوليتيكية تتمثل بالتكتلات الدولية اي ان النظام سيتحد بشكل كتل اقتصادية وتحالفات سياسية وبالتالي فان الصراع المستقبلي سيكون كتلي ذو طابع اقتصادي وأمني في ظل الفوضى التي يعيشها النظام العالمي الجديد وفي ظل تراجع اقتصادات الجنوب والازمة المالية التي تعصف بالدول الصناعية ودول العالم والتي اضحت عاجزة عن معالجة الوضع المتأزم لاقتصادياتها والتي تواجه حافزا مؤلما تكتنفه الضغوط في كل الاتجاهات ومستقبلا غامضا مليئا بالتحديات الداخلية والخارجية

Commercial Blocs Geo-economics Study

Prof. Assist. Dr. Wafa'a Abbas Al-Shamary

University of Kufa -Urban Planning Center

Abstract

The scientific and practical importance of this study lies in analyzing the phenomena of commercial blocs as a means of managing the future struggle as Zbigniew Brzhenski in his book *Our of Control* which was translated into Arabic under the title of (chaos) in 1993. The most important phenomenon of the 21th century is the geopolitical phenomenon presented by the international blocs. That is, the new regime will be united in the form of economic blocs and political alliance. Consequently, the future struggle will be economic in nature under the chaos which the new order is living. Under the retreat of the economy that effected the industrial countries and the world countries which have become unable to treat the crisis issue thy form economic blocs.

أهمية البحث وهدفه

يعيش العالم اليوم اضطرابات عديدة تستوجب من الدول اعادة النظر في مسار سياساتها الاقتصادية , وهذه الاضطرابات الدراماتيكية تحول دون تحقيق مستويات التنمية ومتطلباتها الاخرى بجهد منفرد , من دون ان تلجئ الى غيرها من الدول لتبادل المنافع المشتركة وتقاسمها , وظهرة التكتلات على الخريطة السياسية ضمن الجغرافية السياسية التي تعد المتغير الاقتصادي الرئيسي القائم على الاجراءات والترتيبات التي تسعى الى التكامل بين مجموعة من الدول المتجانسة جغرافيا وثقافيا وسياسيا وهدفها تحقيق مكاسب اقتصادية واستثمارية , فضلا عن تطوير التجارة البينية , والنهوظ في البنية التحتية , لتحقيق الرفاهيه الاقتصادية عن طريق رفع مستويات التنمية بمختلف اشكالها , ولعل ما يميز هذه التكتلات بدافع انشائها هو بروز التحدي الاقتصادي على باقي التحديات ولا سيما السياسي التفاوضي منها والامني السيادي في ميدان العلاقات الدولية لهيكلة التنظيم الدولي واعادة توزيع الادوار بين الدول من حيث درجة تأثيرها .

وتكمن الاهمية العلمية والعملية للبحث في تحليل وتشخيص ظاهرة التكتلات التجارية كوسيلة لادارة الصراع المستقبلي كما قال زبغينوبريجنسكي في كتابه out of control الذي ترجم الى العربية تحت عنوان (الفوضى) لعام 1993، ان اهم ظاهرة يشهدها القرن الواحد والعشرين ستكون ظاهرة جيوبوليتيكية تتمثل بالتكتلات الدولية اي ان النظام سيتحد بشكل كتل اقتصادية وتحالفات سياسية وبالتالي فان الصراع المستقبلي سيكون كتلي ذو طابع اقتصادي وأمني في ظل الفوضى التي يعيشها النظام العالمي الجديد وفي ظل تراجع اقتصادات الجنوب والازمة المالية التي تعصف بالدول الصناعية ودول العالم والتي اضحت عاجزة عن معالجة الوضع المتأزم لاقتصادياتها والتي تواجه حافزا مؤلما تكتنفه الضغوط في كل الاتجاهات ومستقبلا غامضا مليئا بالتحديات الداخلية والخارجية.

وتنطلق مشكلة البحث من وجود مخطط لاعادة هندسة الاقتصاد العالمي لاستيعاب التطورات المعاصرة والترتيبات الاقتصادية التي يجري تنفيذها في اطار النظام الاقتصادي الشرق اوسطي ,ويفترض البحث ان التكتلات التجارية يحكمها النظام العالمي الجديد ومؤسسات مالية دولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين , وللبحث اهمية مستقبلية فهو يضم رؤى مستقبلية لوضع الدول النامية منها المتوقع ان يصبح مساحة للمنافسة الشديدة والصراع بين الكتل التجارية الكبرى الثلاث والمرشحة للهيمنة على العالم وهي الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة واليابان كما سيظهره البحث لاحقا.

المقدمة

ضمن الموجة الاقليمية الثانية وضمن اعادة هندسة الاقتصاد العالمي استعدادا للقرن الحادي والعشرين يجري تشكيل العديد من التكتلات التجارية الاقليمية كتكتلات تابعة لاحد الفضاءات الاقتصادية القارية ولاشك ان تشكيل الفضاءات الاقليمية سياتي ضمن برنامج الحاق اقتصادات الجنوب بالفضاءات الاقتصادية الاقليمية والحاق الاخيرة بالفضاءات الاكبر ومما لاشك فيه ان تشكيل الفضاءات الاقليمية سيمكن مراكز الرأسمالية المتقدمة بوصفها نواة للاقليمية الجديدة العملاقة من بسط هيمنتها على الاقتصاد الاقليمي سواء اكانت اليات الهيمنة عن طريق الاستثمار الاجنبي او عن طريق الشركات عابرة الوطنية او عن المؤسسات المالية او عن طريق تدويل التجارة والانتاج وانماط التصنيع والتكنلوجيا وكما قال الرئيس الامريكي الاسبق بوش الابن "ان افضل الوسائل لتنمية اقتصادياتنا هي التبادل التجاري وضخ أسواق جديدة للولايات المتحدة " وفكرة التكتلات لم تكن وليدة التوجه الجديد نحو العالمية بل انها احدى النتائج المباشرة لنهاية الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة التي قامت اساسا على فكرة التكتل وتقسيم العالم الى كتلتين هما الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي (السابق) من خلال دوائر توسعية , تبدأ بمنطقة النفوذ المباشر وتشمل الدوائر الجغرافية المتاخمة للعملاقين الامريكي والسوفيتي السابق , تليها منطقة المجال الحيوي التي تضم دول غير مجاورة لاي منهما , وتمثل اهمية استراتيجية بالغة لايهما , والاتجاه نحو التكتل للدول المرتبطة المصالح ابرز ظواهر وتطورات العلاقات الاقتصادية .

لذا سيتناول البحث محاور اساسية هي :

المحور الأول / مفهوم وشروط ودوافع التكتلات التجارية

المحور الثاني / اسباب نجاح او فشل التكتلات الاقليمية

المحور الثالث / التكتلات التجارية ومستقبلها .

المحور الاول / مفهوم وشروط ودوافع التكتلات التجارية

1 - مفهوم التكتلات التجارية

هي تلك الموجة الحديثة من علاقات وتنظيمات التكامل الاقتصادي والتجاري الإقليمي التي أخذت في التبلور ابتداءاً من منتصف الثمانينات في شكل تجمعات وتكتلات تجارية – اقتصادية – أقليمية كبرى.ويعرف البعض الكتلية التجارية Trad bloc بأنها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية التي تنتمي إلى دول قومية مختلفة.[1]

وفريق أخر يعرف الكتلة التجارية على أنها الجهود الدولية التي تبذل لتخفيف العقبات التي تعترض سبل تدفق التجارة بين الدول التي تختلف في كميات الإنتاج والتي تتطلب وجود نوع من التخطيط والتنسيق في حين يرى آخرون أنها مجموعة من الدول تتماثل أو تتباين في بنيانها الاقتصادي ترمي إلى تكوين مجالات جغرافية – اقتصادية تسعى من خلالها إلى توسيع العمق الجغرافي والاقتصادي، وبالتالي تحقيق الأهداف القومية للدول من خلال إشباع حاجات السكان.

ويميز الخبراء موجتين من الفضاءات الإقليمية :

<u>الموجة الأولى:</u> ظهرت في أوائل الستينات بتأثير من تجربة السوق الأوروبية المشتركة في ذلك الوقت وانتشرت تجارب مشابه من التكامل الإقليمي في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وأجزاء أخرى من العالم، لكن لم يكتب لأغلبها النجاح وتداعت مع بداية السبعينيات.

<u>الموجة الثانية:</u> فهي الموجة الحديثة الراهنة التي أخذت تجذب الانتباه لما تمثله من أهمية مركزية في أنماط العلاقات الدولية المعاصرة.

وإقليمية الستينات ذات مضمون إقليمي يغلب عليه الطابع الجيوسياسي، إلا إن الإقليمية الجديدة- فهي ذات مضمون اقتصادي لا تعبر عن المصالح الإقليمية لا بقدر ما يخدم ذلك الاستجابة للتطورات العالمية، والاستجابة لمصالح وإستراتيجية الولايات المتحدة بصفتها المهيمن على النظام العالمي.

فالإقليمية الجديدة لا تجعل من الجغرافية شرطاً لعضويتها ولا تحرم دولاً من العالم من الانتساب إليها، طالما إن هناك مصالح مشتركة ومنافع متبادلة تخدم في النهاية الأغراض الإستراتيجية للنظام العالمي.[2]

2 - مستويات للتكتل التجاري:

أولاً : المناطق التجارية الحرة – حيث تقوم الدول الأعضاء بتخفيض أو إلغاء القيود على السلع والخدمات بين مجموعة الدول المكونه للمنطقة الحرة ومن امثلتها منطقة التجارة الحرة لدول امريكا اللاتينية (لافتاLAFTA)

ثانيا: الاتحاد الجمركي – تقوم الدول بوضع تعريفه جمركية مشتركة لكل الدول الأعضاء ومن امثلته اتحاد دول البنلوكس (بلجيكا وهولندا ولكسمبرج)

ثالثا: السوق المشتركة– هي عبارة عن الشكل الذي يتحقق عندما يتم الغاء كافة الحواجز والقيود على انتقال السلع والخدمات وعناصر الانتاج بين مجموعة الدول الاعضاء كما في السوق الاوربية المشتركة .

رابعاً: الاتحاد الاقتصادي- هو أعلى المراتب حيث يتم تنسيق السياسات الاقتصادية المختلفة المالية او النقدية او المتعلقة بسعر الصرف والاتحاد الاوربي حاليا هو اقرب الى الاتحاد الاقتصادي بفعل التنسيق في سياساته الاقتصادية لاسيما الزراعية والتجارية .

خامسا :الوحدة الاقتصادية _ هي شكل من اشكال الاندماج تقوم على اساس وضع سياسات اقتصادية موحده تشمل كل اعضاء الاتحاد , فهناك مثلا بنك مركزي واحد للاتحاد الاوربي وهناك عملية اليورو متناوله في اغلب الدول .[3]

3 - مقومات التكتلات الاقليمية

تستند اتفاقيات التكتلات التجارية على مقومات معينة تعتمد عليها في تشكيل الكتل التجارية

أ - اتباع سياسة تجارية موحدة للدول الاعضاء في التكتل اتجاه العالم الخارجي

ب - الاستفادة من مزايا التخصص

ت - توسع مؤسسات التكتلات واتجاهها نحو الاندماج للاستفادة من مزايا الانتاج الكبير وهذا يعود للمنافسة بين المؤسسات الاقتصادية للدول الاعضاء الداخلة في التكتل

ث - تعبئة موارد الدول الاعضاء الاقتصادية ضمن خطة التنمية المشتركة .[4]

4-شروط الاندماج للتكتل الاقليمي

يتطلب الاندماج مجموعة عناصر وروابط على المستوى الجغرافي والمستوى الوظيفي والتقني فضلا عن التنسيق العالي بين السياسات الاقتصادية الا ان شروط الاندماج الاساسية هو التجانس الجغرافي والتاريخي والديموغرافي وتجانس الهياكل الاجتماعية اضافة الى وجود درجة من التضامن الاقليمي بين الدول الاعضاء للتكتل .[5]

5-اختلاف دوافع واهداف التكتل الاقليمي

يهدف التكتل في النظام الرأسمالي الى تكوين قاعدة انتاجية يكون الحافز الاساسي لاي دولة في المشاركة فيه هو تحقيق المكاسب الاقتصادية لرفع معدل النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار وهذا مالانراه في نظام الدول النامية اما في الفكر الاشتراكي فانه يشير الى عملية توحيد تدريجي لاقتصاديات الدول بهدف التغلب على المشاكل اعتمادا على مبدأ تقسيم العمل بين الدول وانطلاقا من التخطيط الاشتراكي الذي يختلف عن نظام السوق في الفكر الغربي اما اهداف التكتلات الاقتصادية فهي:

1-الاهداف السياسية

أ - استرجاع مكانتها الدولية

ب - توحد الدول الاوربية لمواجهة اي عدوان خارجي

ت - القضاء على الهيمنة الامريكية في المنطقة

2-الاهداف الاقتصادية

أ-تحقيق تكامل اقتصادي بين دول المجموعة

ب-تحقيق الاكتفاء الذاتي والامن الغذائي

ج-اقامة سوق اوربية مشتركة

د-بناء اوروبا الخضراء (السياسة الزراعية المشتركة)

ه-القضاء على التبعية.[6]

وهناك اختلاف بين الدول الصناعية والنامية فالاولى تسعى الى الاستفادة من عوائد الكفاءة الناجمة عن ازالة الحواجز المفروضة على الانشطة الاقتصادية مما يؤدي الى زيادة الانتاج والادخار المحتمل في حين تختلف اهداف الدول النامية من التكتل فهي تشمل تنمية صناعات جديدة من خلال التنسيق عبر الحدود وهو الهامش الذي تسمح به اقتصاديات الشمال نظرا لاتساع السوق وتنوع الامكانات .

ويتوقف ما إذا كان الأثر النهائي لتفاعلات التكتل الإقليمي مكسباً أو خسارة على معايير أهمها:[7]

1- حجم خلق المبادلات بالنسبة إلى تحويل مجراها.

2-وجود الدول الأعضاء على مستويات متماثلة من النمو.

3- انخفاض تكاليف النقل وارتفاع حصة التجارة داخل الإقليم.

4- تدني درجة الحماية الخارجية المشتركة.

5- زيادة حجم السوق لما يتيحه ذلك من الاستفادة بوفورات كبيرة.

وشهدت المنظومة العالمية منذ العقد الأخير من القرن العشرين تحولات وتغيرات هامة كانت نتيجة لحدثين هامين.

الحدث الأول: حرب الخليج الثانية وتداعياتها المختلفة أقليمياً ودوليا.

الحدث الثاني: تفكك الاتحاد السوفيتي وفشل التجربة الاشتراكية وقد رافق ذلك أحداث خطيرة في أوروبا الشرقية ويوغوسلافيا إلى جانب سقوط جدار برلين، مما كان بمثابة الإعلان عن انتهاء الحرب الباردة كنتيجة طبيعية لجميع هذه التطورات.

ومن خصائص ومميزات الإقليمية الجديدة لاسيما التجارب الثلاثة الكبرى، الاتحاد الأوربي، منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) والتكتل التجاري في جنوب شرق أسيا وغرب الباسفيكي أن أظهرت حقيقتين هما:

أولاً : أنه عملية لإعادة مأسسة النظام الاقتصادي العالمي الجديد على نحو يتلاءم مع المتغيرات العالمية الجديدة بحيث يجعل من الكتل الاقتصادية الإقليمية حلقة وسيطة بين الدولة القومية من ناحية والنظام العالمي من ناحية أخرى.
ثانياً: الإقليمية الجديدة ليست نقيضاً أو بديلا للتجارة الحرة العالمية، لكن تكملة لهذا التجارة, ومع ظهور منظمة التجارة العالمية ومشروعها القاضي بإعادة هندسة النظام التجاري العالمي استعداداً للقرن الحادي والعشرين يجري تشكيل العديد من الفضاءات التجارية الإقليمية كفضاءات تابعة لأحد الفضاءات الاقتصادية القارية وان تشكيل الفضاءات الإقليمية يأتي ضمن برنامج إلحاق اقتصاديات الجنوب بالفضاءات الاقتصادية الإقليمية وإلحاق الأخيرة بالفضاءات الأكبر وتشكيل الفضاءات الإقليمية سيمكن مراكز الرأسمالية المتقدمة نواة للفضاءات الاقتصادية العملاقة من بسط هيمنتها على الاقتصاد الإقليمي سواء كانت آليات الهيمنة عن طريق.
- الاستثمار الأجنبي.
- الشركات المتعددة الجنسيات.
- المؤسسات عن المالية (صندوق النقد والبنك الدوليين)
- عن طريق تدويل التجارة والإنتاج وأنماط التصنيع والتكنولوجيا وفي ظل هذه القواعد لابد من عرض سريع لأهم التكتلات التجارية التي تبينها خريطة العالم على امتداد القارات، حيث أصبحت الكتل التجارية السمة البارزة لهذا العصر والتي كانت من أهم نتائج الحرب الباردة التي أدت إلى تحول الصراع من مجال السياسة العليا المتمثلة بالحروب والدفاع إلى مجال السياسة الدنيا المتمثلة بالتنافس الاقتصادي والتجاري .[8]

5- التكتلات التجارية الاقليمية

أولاً : كتلة الاتحاد الأوروبي : التي أنشأت بموجب اتفاقية روما 1957بعد الحرب العالمية الثانية وكانت تسمى بالمجموعة الاقتصادية الاوروبية (EEC) وضمت ست دول هي ايطاليا ، بلجيكا ،هولندا، لوكسمبورغ، المانيا الغربية، فرنسا وفي عام 1986 وقعت اتفاقية الغات * بين الاتحاد الاوربي و 115 دولة نامية , ثم دخل الاتحاد حراك جيوبولتيكي حيث وصل عدد اعضائه عام 1996 خمسة عشر دولة الى ان جاء الاول من مايو 2004 ليضم عشرة دول من وسط وشرق اوروبا وهي بولندا ، هنغاريا ، سلوفاكيا ، التشيك، لتوانيا ، لاتيفيا ، ستونيا ، سلوفينيا، وكذلك قبرس ومالطا وفي العام 2007 انضمت رومانيا وبلغاريا ليصبح العدد 27 دولة وبذلك ارتفع عدد السكان الى مايقارب 600 مليون نسمة, وابتداء من عام 2004 امتد الاتحاد الاوربي نحو دول اوروبا الشرقية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي , حيث انظمت 10 دول جديدة هي استونيا وبولندا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا والمجر ,كما انظمت كل من قبرص ومالطا للاتحاد .

*الغات : هي الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية بدأت مفاوضاتهاعام 1986 في الاورغواي وضمت 115 دولة اضافة الى الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي وانتهت مفاوضاتها عام 1993وقع حينها الاتحاد الاتفاقية مع دول المغرب العربي ومنطقة الشرق الاوسط وضمت الغات اتفاقية لومي 1, 2, 3, 4 والاخيرة اعطت الحق للدول النامية بيع منتوجاتها المصنعة والزراعية في الاسواق الاوربية وهي معفاة من الرسوم وبلغت معونات اوربا لافريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادي حينها 703 مليار دولار .
وفي 2007 انضمت رومانيا وبلغاريا, ووصل اعضاء الاتحاد الاوربي حتى 2014 الى 28 دولة ولاتزال بعض الدول تنتظر الالتحاق بركب الاتحاد كتركيا والبانيا وايسلندا ومقدونيا وصربيا , وفي عام 2017 جرى تصويت في بريطانيا للخروج من الاتحاد الاوربي وهذا الخروج له جذور تاريخية وثقافية وسياسية فبريطانيا تريد زيادة العلاقات مع الولايات المتحدة ولديها مخاوف ثقافية واجتماعية بفعل الهجرة من عالم الجنوب وهي تخشى المساس بالسيدة البرلمانية ,خرجت بريطانيا واصبح المحور الالماني الفرنسي هو من يؤثر سياسيا واقتصاديا في الاتحاد .[9]

ثانياً : التكتل التجاري العملاق اتفاقية النافتا NAFTA : تمثل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية وصاحب ظهورها صخب شعبي وجدل سياسي وتكونت نتيجة للتخوف الامريكي من تنامي القوى الاقتصادية لليابان والصين والنمور واحتمالات توسع الاتحاد الاوربي , وظهرت عام 1998 لتضم كندا والمكسيك والولايات المتحدة الامريكية في سوق واحد كبير تتبع تبادلا تجاريا حرا لاعضائها وقيودا نسبيا على الصادرات الاجنبية لها وهي خطوة لاعادة فضاء (النافتا) منطقة التجارة الحرة لامريكا الشمالية والجنوبية بهدف التوغل نحو امريكا اللاتينية وتشكيل البعد الجنوبي للنافتا بإنضمام البرازيل والارجنتين وفنزويلا وتشيلي وبنما وكوستاريكا ، ويهدف السوق الى تشكيل سوق امريكية قارية واحدة مع الولايات المتحدة حاليا تحاول تجميد عضويتها في المنظمة لاسباب اقتصادية تمثلت بالانفاق العالي لامريكا في التكتل والرئيس الحالي (ترامب)اوضح ذالك وهو راغب في الانسحاب من التكتل.

ثالثاً : منتدى التجارة الحرة لآسيا – الباسفيك APEC ظهرت عام 1993وتضم 24 دولة وهي اكبر فضاء تجاري في العالم لكونه يضم ثلاث دول هي من اكبر الاقتصادات في العالم وهي الولايات المتحدة والصين واليابان وتتوزع دوله على اربع قارات هي امريكا الشمالية والجنوبية واسيا واستراليا وتضم تكتل النافتا والاسيان ، بحيث تزول كافة الحواجز التجارية بحلول عام 2020 ويضم المنتدى 24 دولة مطلة على حوض المحيط الهادي وهي تشكل 40% من التجارة العالمية وكان هناك شعور اوروبي بمحاولة امريكية يابانية لتهميش الاوروبيين عبر زيادة اهمية المجلس الاقتصادي لآسيا الباسفيك

رابعاً : رابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان) ASEAN أقيمت عام 1967 طبقاً لإعلان بانكوك كحلف امني في بداية حرب فيتنام لمواجة المد الشيوعي المتمثل بالاتحاد السوفيتي السابق ثم ركزت بعد انتهاء على الجانب الاقتصادي وتضم

الآن 10 دول وهي تايلاند ، الفلبين ، سنغافورا ، اندونيسيا ، ماليزيا ، بروناي ، فيتنام ، مينمار، لاوس وكمبوديا . والهدف منها اقامة سوق مشتركة وتحقيق مزايا تنسيقية متكاملة تعزز القدرات التنافسية لشركات هذه الدول بالاسواق العالمية [10]

خامساً : كتلة السارك SAARC تعرف برابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي أنشأت عام 1985وتضم بنغلادش ، الهند، سريلانكا ، بوتان ، المالديف ، النيبال ، باكستان

وفي أمريكا الجنوبية ظهرت :

- السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية ميركوسور MERCOSUR وتضم دول المخروط الجنوبي لأمريكا الجنوبية الارجنتين ، البرازيل ، البرغواي ، الارغواي .[11]

وفي إفريقيا :

- السوق المشتركة لإفريقيا الجنوبية والشرقية وتعرف الكوميسا COMESA أقيمت عام 1993وتضم 20 دولة , وسوق تضم حوالي 350 مليون نسمة

- مجموعة دول غرب إفريقيا أقيمت في 1975 تعرف بالايكواس ECOWAS وانضمت اليها دول في التسعينات واصبح عدد اعضائها 18 دولة .

- المجموعة الاقتصادية لإفريقيا الجنوبية السادك SADC انشأت عام 1980وتضم حاليا 15 دولة واتفاقيات تجارية فضلا عن اطر العلاقات الاقتصادية الجماعية بينها وبين المجموعة الاوروبية بموجب اتفاقات "لومي" .

- وهناك دول الكاريبي التي تعرف بمجموعة الكاب ACP.

أما المنطقة العربية : فقد عرفت أيضاً التكتلات الاقتصادية بدءاً باتفاقية الوحدة الاقتصادية عام 1957 مروراً بالسوق العربية المشتركة 1964 واتفاقية التبادل التجاري 1981 إنتهاءا بمنطقة التجارة الحرة عام 1998 فضلا عن التكتلات عربية شبه إقليمية.

- مجلس التعاون الخليجي عام 1981 .
- الاتحاد المغاربي عام 1989.
- مجلس التعاون العربي عام 1989.[12]

وقيام التكتلات وانتشارها على بقعة من خريطة العالم كانت ورائها دوافع اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية أحياناً أدت إلى تشكيلها بهذه الصورة الجديدة للتنظيم المكاني.[10] وفي ظل هذه الاجواء الدولية ماتزال الاقتصاديات العربية تعاني من ضعف في مجالات عديدة من المحتمل ان تتعرض لتحديات ومخاطر كبيرة منها :

1. ان اغلب الصادرات العربية هي مواد اولية كالنفط مما يجعلها رهينة لتقلبات الاسعار العالمية وسياسات الدول الصناعية
2. ضعف مساهمة التجارة العربية في التجارة العالمية اذ تبلغ مساهمتها (3.2%) من اجمالي الصادرات الدولية
3. ضعف القاعدة التكنولوجية مماتلقي الحاجة الى الغرب في مجال الاتصالات والكهرباء والبنى التحتية
4. يعاني الوطن العربي من هجرة الكفاءات ورؤس الاموال المطلوبة للتنمية والتصنيع
5. هناك عجز غذائي يقدر بحوالي 26 بليون دولار سنويا وهي تشكل 13% من اجمالي الاستيرادات العربية وهذا يضعف موقف العرب في بناء تكتلات اقتصادية
6. تبلغ الديون الخارجية 200 بليون دولار وهي تعادل 33% من اجمالي قيمة الناتج القومي في الدول العربية مماتشكل عائق في تحقيق تطورات اقتصادية [13]

- تأثير التكتلات الاقتصادية على التجارة الدولية:

تؤثر التكتلات الاقتصادية على التجارة الدولية بأكثر من طريقة فهي

اولا : تؤدي الى اتساع نطاق السوق وبالتالي تحقق مرونة في انتقال البضائع بين الدول الاعضاء نتيجة الغاء الحواجز التجارية وامكانية تحقيق وفورات الحجم في الانتاج والتسوق

فمثلا ادى تكوين السوق الاوربية المشتركة الى امكانية تحقيق التكامل بين عمليات شركة فورد الامريكية في كل من بريطانيا والمانيا .

ثانيا : يؤدي تكوين التكتلات الاقتصادية الى تغيير طبيعة المنافسة داخل السوق

فعلى سبيل المثال قبل تكوين السوق الاوربية المشتركة واجهت الشركات الامريكية منافسة من الشركات الاوربية في الاندماج لمواجهة الشركات الامريكية ولاسيما في مجال صناعة الكومبيوتر .

ثالثا : يؤدي الاندماج بين الشركات من الاعضاء في التكتل الى امكانية المنافسة خارج السوق ايضا فمثلا يسمح الاندماج بين شركة فرنسية والمانية بمواجهة المنافسة اليابانية الامريكية في الاسواق العالمية.

رابعا : يسمح التكتل الاقتصادي للدول الاعضاء لاتخاذ قرارات في صالح شركات الدول الاعضاء لم يكن من الممكن اتخاذها في حال عدم وجود التكتل وبالتالي يؤثر بشدة على الشركات من خارج السوق .

المحور الثاني / أسباب نجاح او فشل التكتلات الإقليمية

1 - <u>أسباب نجاح الوحدة الأوربية</u>

أ - يقوم التكامل الاقتصادي على أساس القاعدة الإنتاجية التي تضمن تبادل المنتوجات بين دول التكامل وهذا متحقق في الدول الأعضاء للاتحاد فهي جميعها دول صناعية ذات تقدم علمي وتقني

ب - عملية التكامل الاقتصادي تحتاج الى جهود كبيرة وعمل متواصل لأجل تحقيق الاهداف والمصالح المشتركة للدول الاعضاء في الاتحاد وهذا ماعملت به اوروبا

ت - يتطلب التكتل والتكامل النازل عن السيادة لصالح السيادة المشتركة من جميع الدول والأعضاء مقابل النفع العائد على تلك الدول ومقابل الحقوق والمزايا التي تنشأ من التكامل وهذا ماعملت به الدول الاوربية حيث غلبت الصالح الاقتصادي على المفهوم الضيق للسيادة

ث - أوربا الموحدة تقوم على اساس ديمقراطي فقط أسهمت اتجاهات الرأي العام في الوصول الى انشاء برلمان اوربي موحد ومؤسسات ديمقراطية[14]

2 - <u>أسباب فشل التكتلات في الدول النامية</u>

أ - تبعية وارتباط معظم اقتصاديات الدول النامية مع الدول المتقدمة

ب - طبيعة الصادرات والواردات من والى الدول النامية لاتوفر صيغة تعاون بينهما فهي تحتاج الالات وقطع الغيار وصناعات متقدمة غير متوفرة في اسواق الدول النامية في حين تمثل صادراتها منتج واحد (نفط, قطن , بن)

ت - البلدان النامية ليست متجانسة في المبادئ الاقتصادية وهناك تمايز بين الانظمة السياسية والاقتصادية ادى الى فشل التكتل بينهما

ث - هشاشة العلاقة بين الدول النامية تصل الى الاشتباكات المسلحة كما حصل بين السلفادور والهندوراس بعد مباراة لكرة القدم مما ادى الى تهديد عمل السوق المشتركة لأمريكا الوسطى[15]

ج - الفساد الإداري والمالي في الكثير من الدول النامية

ح - هشاشة الأنظمة السياسية وتغيرها بسبب الانقلابات العسكرية كما في افريقيا

خ - مشكلة التخلف الاجتماعي والثقافي ومشاكل التنمية بشكل عام تعاني منها بلدان العالم النامية[16]

المحور الثالث / أثار التكتلات الاقتصادية ومستقبلها

تتوقف الآثار المتوقعة للتكتلات الاقتصادية للدول المتقدمة على الدول النامية على طبيعة وسياسات التكتل القائم بين الدول المتطورة وحجم تعاملها مع الدول النامية ومن تلك الآثار هي :

أ - انخفاض حجم التدفقات المالية لأجل الاستثمار في الدول النامية وانتقالها الى دول أوربا الشرقية

ب - انخفاض حجم المساعدات المالية والإنمائية المقدمة للدول النامية .

ت - زيادة حجم البطالة في الدول النامية نتيجة تجديد قيود الهجرة وعودة العمالة المهاجرة للدول المتقدمة بهدف العمل بعد استبدالها بعمالة من داخل المجموعة الأوربية

ث - انخفاض حجم صادرات الدول النامية الى الدول المتقدمة نتيجة الحماية التي تفرضها الدول المتقدمة على السلع النهائية

ج - فرض مواصفات على صادرات الدول النامية إلى الدول المتقدمة لا تملك الدول النامية توفيرها لعدم توفر التقنيات اللازمة

ح - انفتاح الأسواق من طرف واحد هي أسواق الدول النامية [17]

- الإقليمية الجديدة والنظام العالمي

يمكن تحديد ثلاث مشاهد مستقبلية للنظام العالمي من منظور تاثير الاقليمية هي :

1_ تكريس وتدعيم الهيكلية الجديدة للنظام العالمي التي تتخذ شكلا هرميا تتولى فيه الولايات المتحدة الزعامة العالمية ضمن قيادة راسمالية تضم ثلاث تكتلات هي : منطقة التجارة الحرة لامريكا الشمالية (النافتا) والاتحاد الاوروبي ، واليابان ضمن التكتل الاسيوي ، وان يحافظ هذا النظام على طبيعته القائمة على نهجين ، التنافس مع التعاون والاعتماد المتبادل على مستوى علاقات القيادة الثلاثية والتميز في العلاقة بين قيادة النظام وقواعده

2- قيام نظام عالمي بديل متعدد الاقطاب مع توفير الشروط اللازمة لظهور مثل هذا الاستقطاب واهمها : تركز القوة العالمية على عدد محدود من التكتلات السياسية _ الاقتصادية مع وجود تناقضات صريحة في المصالح والاهداف تدفع الى شيوع الصراع كنمط اساسي في العلاقات وما يترتب على ذلك من اتخاذ الاستقطاب شكلا سياسيا وايديولوجيا [18]

3 - ظهور منظومة عالمية جديدة وسطى بين بقاء النظام الهرمي بزعامته الامريكية وبين بروز نظام متعدد الاقطاب ، هذه المنظومة الجديدة يمكن ان تتخذ شكل جديد للقو ى ANEW CONCERT OF POWERS تتراجع فيه الزعامة الامريكية ويحدث نوع من التوازن في القوة بين التكتلات الكبرى الثلاث مع تمايز المصالح فيما بينها حيث ياخذ التنافس درجة اعلى من الحدة والسخونة دون الوصول الى مستوى الصراع السافر نظرا لوجود درجة عالية من الاعتماد المتبادل تفرضها الطبيعة الاقتصادية البازغة للنظام العالمي[19]

نتائج البحث

ان حسم اي من هذه المشاهد الثلاثة يتوقف على ثلاثة متغيرات اساسية:

1- اتجاه حركة الإقليمية الجديدة ، هل الى تراجع وانحسار الصعود.

2- مسار العلاقة بين اطراف قيادة النظام

3-العوامل السياسية والمتمثله بالخلافات وعدم الاستقرار السياسي في الدول النامية قد تكون من ضمن الاسباب التي ادت الى فشل العديد من التجارب التكاملية الاقتصادية ,فضلا عن الاسباب المتعلقة بتخلف البنى التحتية التي يقوم عليها التكامل الاقتصادي .

4_اتجاه توازن القوة العالمي هل مع استمرار تكريس الزعامة الامريكية ام مع تراجع هذه الزعامة لصالح حدوث توازن بين الاطراف القيادية الثلاثة للنظام العالمي في ظل صراع ايدولوجيات منطقة الشرق الأوسط وفي ظل بروز قوى تتخذ من نفسها محاور تعمل على تفتيت الإطراف كما هي حالة السعودية ودورها في المنطقة في الوقت الذي تقف فيه الولايات المتحدة مساندة ومترددة للدور خوفا من تراجع اقتصادي فيما لو سحبت دول الخليج ذات الاستثمارات العالية جدا وهنا تختلط الأوراق ويتزعزع الاقتصاد العالي ويتراجع دور الولايات المتحدة بهذا المعنى, لذا فان استمرار الهيكلية الهرمية للنظام العالمي الجديد بدأت امرا مستبعدا لكن الامور لم تصل بعد الى درجة حدوث استقطاب دولي واستبدال النظام الهرمي الذي نشأ على اثر انهيار نظام القطبية الثنائية نظام متعدد الاقطاب لان شروط ذلك غير متوفرة بشكل كامل لاسيما في ظل الصراع السافر والذي يحدد طبيعة العلاقات بين الكتل الثلاث وايضا لوجود الاستقطاب الايديولوجي والسياسي وطغيان الاعتبارات الأمنية _ الاستراتيجية على العلاقات بين هذه الكتل ومن ثم مشهد وفاق القوى هو الاكثر ترجيحا لمستقبل النظام العالمي وهذا مانراه في وفاق الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والصين واليابان وهناك تدخل روسي أمريكي في المنطقة لكنه بحدود وتنسيق بين الطرفين .

مصادر البحث

1_فؤاد الصقار ، جغرافية التجارة الدولية ، دار المعارف ، الاسكندرية ، 1984 ، ص149

2_ عباس غالي الحديثي ، الفضاءات التجارية والتحديات ، دراسات شرق اوسطية ، العدد 29، مركز دراسات الشرق الاوسط ، عمان،2005 ، ص42

3_محمد السيد سعيد ، الاقليمية الجديدة ومستقبل النظم الاقليمية ، السياسة الدولية ،العدد 138، مركز الاهرام الاستراتيجية ، القاهرة ، 1999 ، ص34

4_حميد الجميلي ،دراسات في المحتوى الايديولوجي للنظام التجاري العالمي الجديد، اكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس، 2005 ، ص314

5_وفاء الشمري ، الاتحاد الاوروبي دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة دكتوراه ، اكاديمية الدراسات العليا، طرابلس ، 2006 ، ص166

6_ عمر محمد المحمودي العلا قات الاقتصادية الدولية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، طرابلس ، 1986 ، ص90

7_باسل البستاني ، التكتلات الاقتصادية الظاهرة في العلاقات الدولية ، افاق عربية ، العدد 115 ،1990 ،ص18

8-كامل العسكري ، الاقتصاد الدولي ، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية ، 1985 ،ص205

9-كرستيان كرين ,بريطانيا بعد الاستفتاء ,جريدة العرب,العدد 10317السبت 2017/6/25, www.alarab.co.uk.....ص4,2017

10-هايدي عصمت ,مستقبل الاندماج الاوربي في ضوء خروج المملكة المتحدة,مجلة السياسة الدولية ,العدد 78,مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية ,القاهرة ,2017,ص83

11_صندوق النقد الدولي ،أضواء على اهم الاحداث في التقرير السنوي ، 2003

12_عباس الحديثي ,صندوق الدولي اداة لصناعة التبعية والهيمنة ، المجلة الثقافية ، العدد 20، الجامعة الاردنية ، عمان ، 2000 ،ص21

13_ عاطف السيد ، الجات والعالم الثالث ، مطبعة رمضان واولاده ، الاسكندرية ، 2000 ، ص27

14_ سامح فوزي ، الدول النامية ونظام فض المنازعات في منظمة التجارة ، السياسة الدولية ، العدد 154 ، 2003 ، ص303

15_حميد الجميلي، دراسات فى المحتوى الايديولوجى للنظام التجارى العالمى الجديد ، مصدر سابق، ص 17

16_تقرير التنمية البشرية ، 2002، ص219

17- تقرير التنمية البشرية , الامم المتحدة , نيويورك ,2010, 2011

18- عبد العادي يموت , واخرون :مدخل الى دراسة التكتلات الاقتصادية في بلدان العالم الثالث , معهد الانماء العربي , بيروت , الطبعة الاولى ,1983

19- وفاء كاظم عباس ,الجغرافية السياسية المعاصرة ,مكتبة البداية ,عمان ,2012,ص24